

فيها. قلت: فلو كان المبيع عبداً فأعتقه المشتري قبل أن يقبضه قال^(١) أليس من قول أصحابنا أن العتق جائز لا يرد؟ قال: بلى وعتق العبد لا يشبه وقف الأرض^(٢).

[مطلب وقف المرهون]

ولو أن رجلاً رهن رجلاً أرضاً أو داراً وسلمها إلى المرتهن ثم أن الراهن وقفها وقفاً صحيحاً؟ قال: إن أدى الدين وأفتكها جاز الوقف وإن لم يفتكها باعها القاضي في الدين وأبطل الوقف الذي كان من الراهن فيها والله أعلم.

(١) لا محل هنا للفظ قال لأن ما بعدها من كلام السائل كما لا يخفى والجواب يأتي بعد.

(٢) يظهر أن هنا سقط لفظ قلت من الكاتب. كتبه مصححه.